

وقال توموشات "لقد أجرت إسرائيل عدة تحقيقات في الكثير من الحوادث إلا أنها لم تغطِ كل المزاعم التي وردت في لجنة تقصي الحقائق".

ووجدت اللجنة أن إسرائيل لم تحقق في قرارات صناع القرار كما فشلت في التحقيق في المزاعم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية والتي يزعم أنها وقعت خلال النزاع.

أما بالنسبة للجانب الفلسطيني، فقد التقت اللجنة مع المفوضية المستقلة التي شكلتها السلطة الفلسطينية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتبكة من قبل مسؤولين في الضفة الغربية.

وقال الخبراء "إن اللجنة خلصت إلى [أن] تلك التحقيقات كانت متوافقة مع المعايير الدولية، إلا أن المفوضية لم تستطع التحقيق بصورة كاملة في مزاعم انتهاكات جسيمة ووقوع جرائم حرب في غزة بسبب صعوبة وصول المفوضية إلى القطاع".

واستطاع الخبراء تقييم عمل لجنيتين للتحقيق شكلتهما حماس، وتضم اللجنة الأولى مسؤولين من حماس، وأشار الخبراء إلى أن تلك اللجنة لم تبذل جهداً حقيقياً في معالجة المزاعم التي جاءت في تقرير غولدستون.

أما اللجنة الثانية فقد قدمت معلومات عن التدابير التي اتخذتها لمعالجة الانتهاكات في غزة، إلا أنها فشلت في تأكيد صحة المعلومات القاضية بإطلاق سراح سجناء سياسيين ومحاكمات جنائية.

وستقدم لجنة الخبراء التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان يوم 27 أيلول/ سبتمبر الجاري.

وثيقة رقم 212:

مقابلة مع نائب رئيس البرلمان الإندونيسي محمد أنيس متى حول القضية الفلسطينية²¹² [مقتطفات]

21 أيلول/ سبتمبر 2010

أجرى المقابلة المركز الفلسطيني للإعلام، دمشق

س: ما هي نظرتكم للحصار المفروض على غزة؟ وما هي الجهود التي يمكن أن تبذل أو التي بذلت من قبل الحزب والشعب الإندونيسي تجاه الحصار الظالم؟

ج: بداية أريد أن أوضح أن الخطة الاستراتيجية للحزب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي تحويل القضية الفلسطينية من قضية إسلامية إلى قضية إنسانية بحيث يشارك جميع فئات الشعب في دعم القضية الفلسطينية، ونحن بحمد الله نجحنا في هذا المشروع فأصبحت المشاركة بالاهتمام في القضية الفلسطينية تشمل جميع أطراف الشعب الإندونيسي مسلمين وغير مسلمين، سواء من الناحية الإعلامية أو حتى في الدعم المادي والشعبي والسياسي، وشاركت جميع الأحزاب السياسية في دعم القضية الفلسطينية، وللمرة الأولى في تاريخ الإعلام في إندونيسيا ترسل جميع القنوات التلفزيونية مراسلين إلى غزة أثناء الحرب على القطاع، وبالنسبة لنا القضية الفلسطينية هي



س: كنواب منتخبون من الشعب، كيف تنظرون إلى قضية النواب والوزراء الفلسطينيين الأسرى لدى الاحتلال، وما هو موقفكم؟

ج: نحن طالبنا من خلال الاتحاد الدولي للبرلمانات بالإفراج عن جميع النواب المعتقلون، وأن تعاد لهم حقوقهم وأن يشاركوا في المؤتمرات الدولية، لأنه ليس من العدل أن تعامل الحكومة الفلسطينية التي فازت في الانتخابات التشريعية الرسمية بهذه المعاملة المجحفة سياسياً وإنسانياً وقانونياً، وكذلك طلبنا من الحكومة الإندونيسية أن تقوم بالضغط على "الحكومة الإسرائيلية" للإفراج عن النواب المعتقلين لديها.

س: ما هي حقيقة التغلغل الصهيوني في شرقي آسيا عموماً وربما في إندونيسيا، وما هي سبل مواجهته ومحاربتة؟

ج: التغلغل الصهيوني في الاقتصاد الإندونيسي هو حقيقة واقعة نشاهدها بأم أعيننا، وقمنا بتقديم مشروع الاستقلالية الاقتصادية الإندونيسية، بحيث أننا في هذا المشروع [رفضنا] جميع المحاولات الخارجية للهيمنة على اقتصاد البلد وهذا المشروع وصل إلى مستوى من الوعي الإندونيسي الشعبي، وحدث في إطار هذا المشروع إصلاحات قانونية فيما يتعلق بقوانين الاستثمار وقوانين التعدين واستخراج النفط.

س: كسياسي إندونيسي رفيع، ما هي الكلمة التي توجهها للشعب الفلسطيني نيابة عن شعبك؟

ج: نحن مع الشعب الفلسطيني، قلوبنا معكم وسنبقى معكم حتى تحصلوا على استقلالكم بإذن الله تعالى. (.....)

وثيقة رقم 213:

ردّ الحكومة الإسرائيلية على تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الاعتداء على سفن أسطول الحرية²¹³

22 أيلول/ سبتمبر 2010

كما هو متوقع من أي دولة ديمقراطية، قامت إسرائيل ولا تزال تقوم بالتحقيق في أحداث قافلة السفن إلى غزة (والتي وقعت يوم 31.5.2010). وقد أنهت لجنة تقصي الحقائق برئاسة الميجر جنرال الاحتياط غيورا آيلند عملها، فيما لا تزال لجنة تيركل التي تضم بين أعضائها مراقبين دوليين اثنين تقوم بعملها. وقد وافقت إسرائيل بشكل غير مسبوق المشاركة أيضاً في لجنة تحقيق معينة من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة تقوم هي الأخرى بالنظر في الموضوع.

إن التقرير الذي تم نشره اليوم تقرير منحاز وأحادي الجانب تماماً مثل الجهة التي تمخضت عنه. وفي ضوء ذلك كله، فإن إسرائيل ترى أن أحداث قافلة السفن باتت محققاً فيها بما فيه الكفاية وأن أي نوع آخر من أنواع معالجة الموضوع زائد عن الحاجة تماماً وغير مثمر.

